مشكلة المياه فى حوض نهر الأردن
بين الواقع والمحددات القانونية

حنان أبوسكين*

يعد الوضع فى حوض نهر الأردن المشترك بين لبنان الأردن وسوريا وإسرائيل وفلسطين من أبرز ما يشهده العالم من توترات مائية لا سيما وأن المصالح الحيوية لتلك الدول تعتمد على النهر، وتتناول الدراسة المحددات القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية سواء الإطار القانونى العام أو الاتفاقيات القانونية لمنظمة لحوض نهر الأردن. ثم العلاقات المائية بين الدول المشتركة فى الحوض، وتقسم إلى علاقات صراعية وعلاقات تعاونية وتنتهى إلى ضرورة زيادة التعاون بين دول الحوض من خلال تبادل المعلومات.

مقدمة

يعد الماء مصدرًا أساسيًا لا غنى عنه لأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية كافة فضلًا عن حياة الإنسان والحفاظ على صحة وسلامة النظم البيئية فى العالم، وقد أدى الضغط المتزايد على قاعدة الموارد البيئية وخاصة المائية وما صاحب ذلك من توقعات باحتمالات تعرض ثلثى سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥[١] لأزمة مائية تحد من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى المطالبة بأهمية التحرك السريع والجاد من جانب المجتمع الدولى لمواجهة مثل هذه الأزمة المحتملة والعمل على تفاديها من خلال الإدارة الفعالة للموارد المائية. وتشكل المياه العذبة نسبة بسيطة من المجموع العام للمياه الموجودة على سطح الأرض وحوالى ٩٧٪ من الماء الموجود على سطح الأرض مياه مالحة غير صالحة للاستخدامات البشرية، وبجانب عامل الندرة الذى يميز

---

* مدرس علوم سياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

موارد المياه العذبة فإنها موزعة على الأقاليم الجغرافية فى العالم بصورة تتسم بالتفاوت بين مناطق صحراوية ومناطق ممطرة على مدار العالم ومناطق أخرى شبه قاحلة تُمثل حوالى ٤٠٪ من الكتلة البرية للأرض. حتى بعض المناطق التى تتمتع بتدفقات نهرية كبيرة تقف أحيانا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عائقًا أمام الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتشير بعض السيناريوهات إلى أن حاجة العالم من المياه العذبة للاستخدامات الزراعية والصناعية والبلدية ستفوق بحلول عام ٢٠٢٥ كمية المياه المتوفرة بنسبة ٥٪[٢]، وذلك فى حالة التوسع فى استغلال المياه الجوفية العميقة وقد يزداد هذا الوضع تفاقما بفعل مواسم الجفاف وارتفاع درجة الحرارة نتيجة ظاهرة تغير المناخ، وفى هذا السياق بدأ الحديث حول سيناريوهات مستقبلية لحروب المياه وتحول الماء إلى عامل محفز للصراع والنزاع خاصة بين الدول المشتركة فى مورد مائى واحد.

ويعد الوضع فى حوض نهر الأردن الواقع بين لبنان (٦٪) الأردن (٥٤٪) وسوريا (٢٩٪) وإسرائيل (٣٪) وفلسطين (٧,٥٪) من أبرز ما يشهده العالم من توترات مائية لا سيما وأن المصالح الحيوية لتلك الدول ترتبط بهذا النهر، فضلًا عما يشهده من تداخل العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والقانونية التى تكتسب أهمية خاصة من وقوع النهر والدول المشتركة فيه فى منطقة الشرق الأوسط، التى تتم بحساسية العلاقة بين دولها فى ضوء تداخل الحدود السياسية فيما يُعد جزءًا من الإرث الاستعمارى فضلًا عن غنى تلك المنطقة بالموارد الطبيعية وموقعها الاستراتيجى على نحو يجعلها دائمًا محل اهتمام القوى الكبرى، ومن ثم فهى دومًا فى قلب تفاعلات النظام العالمى مما

يزيد من قيمة وفاعلية العامل الخارجى فى التفاعلات التى تشهدها دول المنطقة ومنها التفاعلات حول الموارد الطبيعية ومنها الأنهار.

المشكلة البحثية

فى ضوء ما سبق يمكن القول إن المسألة المائية تحظى بالاهتمام، وحوض نهر الأردن من الأحواض التى يتعارض فيها الواقع الفعلى مع الإطار القانونى المنظم للتفاعلات المائية، وللاعتبارات السياسية دور واضح ؛ حيث إن توافر الإرادة السياسية للدول المشتركة فى الحوض يُسهم فى التوصل لهذا الإطار القانونى وأيضًا فى تنفيذه والالتزام به، ومن ثم يمكن صياغة التساؤل حول طبيعة المشكلة فى حوض نهر الأردن وما إذا كان حل المشكلة المرتبطة بنهر الأردن عبر الآلية القانونية من خلال أعمال قواعد ومبادىء القانون الدولى للمياه ذات الصلة أم أن هذه المشكلة تظل رهن الاعتبارات والعوامل السياسية.

الأسئلة البحثية

يمكن بلورة المشكلة البحثية بالمعنى السابق فى مجموعة من الأسئلة البحثية التى يمكن من خلال الإجابة عليها الوصول إلى اتجاه عام للرأي حول الإشكاليات المطروحة والأسئلة هى:

١- ما طبيعة نهر الأردن وهل يعتبر نهرا دوليا وفق المعنى المتعارف عليه فى القانون الدولى؟

٢- ما المبادىء والأطر الحاكمة لاستغلال الأنهار الدولية بصفة عامة؟ وهل هناك فجوة بينها وبين تلك الحاكمة لحوض نهر الأردن؟

٣- ما الإشكاليات السياسية التى تُثيرها مشكلة المياه فى نهر الأردن؟

أهمية الدراسة

إن مورد المياه فى حوض الأردن هدف استراتيجى لا يمكن الاستغناء عنه وأى محاولة للوصول إلى سلام عادل ودائم فى المنطقة يجب أن يأخذ فى الاعتبار هذا العامل الأساسى فى الصراع العربى الإسرئيلى. فى ضوء ما سبق يمكن القول إن لهذه الدراسة نوعين من الأهمية **أولها** عملية ترتبط باعتبارات خاصة بأهمية موضوع ندرة المياه العذبة والدور الذى يلعبه من تفاعلات العلاقات الدولية السياسية خاصة فى منطقة الشرق الأوسط، فضلًا عن ارتباط ذلك باعتبارات الأمن القومى للدول المختلفة لا سيما فى ظل بروز مجالات جديدة للأمن مرتبطة بالمياه تبلورت فى صعود مفاهيم الأمن القومى المائى أما **ثانيها** فذات طابع علمى بالرغم من أن العديد من الأدبيات العربية قد تناولت موضوع العلاقات المائية فى حوض نهر الأردن إلا أن هذه الكتابات تركز فى غالبيتها على التطور التاريخى للمشكلات المرتبطة بالنهر ومواقف الدول منها، ولم يظهر فيها خط ناظم يركز على التفاعل ما بين الاعتبارات السياسية والقانونية وهذا ما تحاول الدراسة تقديمه.

المنهجيـــة

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال نوع من التنوع المنهجى، فمن ناحية تعتمد على المنهج التاريخى فى استعراض طبيعة العلاقات والمشكلات المرتبطة بالنهر لمعرفة إطارها السياسى والقانونى، ومن ناحية أخرى تعتمد فى جانب منها على التحليل القانونى للمواثيق التى تحكم

استخدام النهر والمبادىء القانونية التى تنطبق على استخدام مياه النهر، وتعتمد على التحليل الثانوى للأدبيات ودور الاعتبارات السياسية من خلال تناول:

أولًا: المحددات القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية:

١ – الإطار القانونى العام.

٢ – الاتفاقيات القانونية لمنظمة حوض الأردن.

ثانيًا: العلاقات المائية بين الدول المشتركة فى الحوض:

١ – العلاقات الصراعية.

٢ – العلاقات التعاونية.

أولًا: المحددات القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية

يعرف النهر الدولى بأنه النهر الذى يقع فى أقاليم أكثر من دولة أو يفصل بين أراضى أكثر من دولة تمييزًا له عن النهر الوطنى الذى يقع بأكمله، أى من منبعه إلى مصبه داخل إقليم دولة واحدة ويخضع لسيادة تلك الدولة، ومعنى ذلك أن النهر الدولى يجرى فى منطقة تخضع لمياه أكثر من دولة[٣] ولم يتوصل المجتمع الدولى إلى صيغة قانونية محددة وملزمة مبنية على قواعد ومبادىء ثابتة فى اقتسام مياه الأنهار الدولية، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن هناك مجموعة من المصادر القانونية الدولية التى تعد بشكل ما إطارًا قانونيًا يتم الاسترشاد به فى كل ما يتعلق بالأنهار الدولية.

١- الإطار القانونى العام

إذا كانت الخصوصية والنسبية هى السمة الأساسية التى تتميز بها الأنهار الدولية فمعنى ذلك أنه لا يمكن تطبيق وصياغة القواعد القانونية بصورة واحدة

على جميع الأنهار الدولية، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود قواعد أو مبادىء عامة يستند إليها أى تنظيم قانونى لهذه المسألة ويمكن العثور على هذه القواعد فى المعاهدات الدولية العامة والخاصة والعرف الدولى والأحكام القضائية والفقه الدولى.

*** المعاهدات**

لا توجد معاهدة عامة تنظم مختلف استخدامات مياه الأنهار الدولية نظرًا للخصوصية والنسبية التى تميز الأنهار الدولية، ومع ذلك فقد حاولت الجماعة الدولية إبرام عدد من المعاهدات العامة ولكنها لم تنظم إلا بعض استخدامات مياه الأنهار الدولية ولا تشمل جميع الأنهار الدولية.

أ - ففى مجال استخدام مياه الأنهار الدولية فى الملاحة هناك وثيقة مؤتمر فينا ١٨١٥ وتعريفها للنهر الدولى بأنه (النهر الصالح للملاحة الذى يفصل أو يخترق عدة دول).

ورسخت قاعدة قانونية مفادها أن المعيار الأساسى لكون النهر دوليًا يعتمد على وقوع أجزاء منه فى دولتين أو أكثر.

ب - معاهدة برشلونة عام ١٩٢١ بشأن تنظيم الملاحة فى الأنهار الدولية.

جـ - معاهدة جينيف لعام ١٩٢٣ بشأن تنمية الطاقة الهيدروليكية فى الأنهار الدولية[٤].

د - اتفاقية هلسنكى عام ١٩٦٦ بشأن استخدامات الأنهار الدولية والاتفاقية الدولية لاستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية والتى وقعت عليها غالبية دول العالم فى ٢١ مايو ١٩٩٧[٥].

وبالرغم من أن المعاهدات لا تلزم إلا أطرافها فقط أو تقتصر فقط على الموضوعات المحددة التى تنظمها، إلا أنها يمكن أن تسهم فى تكوين قواعد عرفية دولية يُمكن أن تطبق على الدول كافة. ولقد تم التوقيع على أكثر من ٢٠٠ اتفاقية تنظم استغلال الأنهار المشتركة بين الدول الأطراف فى الاتفاقية تنظيمًا منصفًا ومعقولًا وقد ركزت هذه المعاهدات على المبادىء والأحكام العامة مع أحكام تفصيلية خاصة بكل نهر.

وتكمن أهمية هذه المعاهدات فى الأحكام والعوامل الأساسية المشتركة بينها وبخاصة كونها تكرارًا للقواعد نفسها على مدى عقود من الزمن وفى ظل أحوال وظروف جغرافية مختلفة، مما يعنى قبول هذه الدول على اختلافها أحكام محددة لتنظيم استغلال الأنهار الدولية المشتركة.

أهم القواعد التى تكررت فى معظم هذه المعاهدات

- حرية الدول فى استخدام المياه التى تمر عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولى.
- ضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التى تؤثر على مجرى النهر وإجراء التفاوض إذا كان من المحتمل أن يسبب المشروع ضررًا لدولة أخرى.

اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجارى الدولية فى غير الأغراض الملاحية

فى ٢١ مارس ١٩٩٧ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى غير الأغراض الملاحية وهى أول اتفاقية تعقد فى إطار الأمم المتحدة بهذا الشأن، وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة

كونها قد كرست فى موادها معظم القواعد القانونية الدولية والعرفية فى مجال تنظيم استخدام المجارى المائية الدولية فى غير الأغراض الملاحية ونصت على عدة قواعد أهمها:

١- مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول.

٢- الاستخدام البرئ وغير الضار.

٣- مبدأ التعاون الدولى.

٤- حل المنازعات بالطرق السلمية.

٥- واجب الدول المتشاطئة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لمكافحة ومنع تلوث مياه النهر.

٦- شرط الإخطار المسبق للدول المتشاطئة قبل قيام الدولة بالمشاريع المزمع إقامتها على النهر الدولى.

العرف الدولى

من أهم القواعد العرفية التى ترسخت فى مجال استخدام المجارى المائية الدولية فى غير أغراض الملاحة، القاعدة التى تُحرم على دول المجرى المائى الدولى إجراء أى تغييرات على المجرى المائى من شأنها أن تؤثر على حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها، إلا بعد إبرام الاتفاق بينها وكذلك القاعدة التى تنص على أن الدول المتشاطئة تتمتع بحق استخدام المجرى المائى على أساس المساواة التامة فى الحقوق.

أحكام القضاء

بمطالعة أحكام القضاء واجتهادات العدالة باعتبارها تمثل مصادر ثانوية للقانون الدولى للأنهار، نجد أن هناك العديد من أحكام محاكم التحكيم الصادرة فى شأن الاستخدامات المختلفة لمياه الأنهار الدولية، وتلعب تلك الأحكام دورًا مهمًا فى الكشف عن القواعد العرفية الدولية مثل قاعدة (الاشتراك فى المياه والتوزيع العادل والمنصف لمياه النهر وعدم الإضرار بالغير) والتشاور المسبق، وتحمل المسئولية عن الأضرار الناجمة عن نشاط الدولة الذى يلحق الضرر بغيرها واحترام الحقوق المكتسبة.

الفقه الدولى وكتابات كبار الفقهاء

فى مجال قانون الأنهار الدولية توجد دراسات عديدة ومؤلفات لكبار الفقهاء والدراسات التى تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومن أمثلة الجهود الفقهية التى قامت بها المنظمات غير الحكومية.

ما قام به معهد القانون الدولى حينما بدأ اهتمامه بوضع قواعد قانونية تنظم استخدام الأنهار الدولية، وذلك فى دورته المنعقدة فى مدريد عام ١٩١١ ثم توالت دراساته فى دوراته التى بدأت دراستها لموضوع الأنهار الدولية؛ حيث تمكنت فى دورتها المنعقدة فى مدينة هلسنكي لعام ١٩٦٦ من اعتماد مشروع كامل يتكون من ٣٧ مادة تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية فى غير الأغراض الملاحية.

أما بالنسبة لجهود المنظمات الحكومية فى هذا المجال فهي متعددة أيضًا ومن أمثلتها:

- إعلان (مونتفيدو) بشأن أوجه الاستخدام الصناعى والزراعى للأنهار الدولية الذى اعتمده المؤتمر الدولى السابع للدول الأمريكية فى ديسمبر ١٩٣٣.
- قانون (اسوشيون) بشأن استخدام الأنهار الدولية الذى وقع عليه وزراء خارجية دول حوض نهر (لابلاتا) عام ١٩٧١ (الأرجنتين – أورجواى – باراجواى – بوليفا – البرازيل).
- إعلان (استوكهلم) الذى صدر فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية لعام ١٩٧٣.
- خطة عمل (مادريل بلاتا) التى اعتمدتها الأمم المتحدة للمياه فى الأرجنتين عام ١٩٩٧[٦].

مما سبق يمكن القول إن أهم القواعد القانونية الدولية التى تنظم استخدامات الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة ما يلى:

- حوض الصرف الدولى الذى يستند إلى النظر لمياه الأنهار الدولية وهى ليست مجرد مجرى للملاحية فقط أو أنهار مياه ثابتة، ولكنها على العكس متحركة ومنتقلة وتشمل المياه السطحية والجوفية المتصلة ببعضها البعض وتصب فى مجرى مشترك[٧].
- لكل دولة متشاطئة الحق فى حصة عادلة أو معقولة من مياه المجرى المائى الدولى أو الحوض.
- وجوب احترام الحقوق التاريخية المكتسبة الناجمة عن الاستخدامات القائمة للمياه فى الحوض الدولى.

- حق الدولة التى تقع فى الجزء الأسفل من النهر فى تسليم إخطار مسبق عن أى نشاط يتم فى الدول التى تقع فى أعلى النهر الذى يؤثر عليها ووجوب دخول أطراف العلاقة ذاتها فى استشارات ومداولات فيما بينها قبل البدء بأى مشروع فى الحوض الدولى.
- منع الأعمال التى يمكن أن تسبب أضرارًا كبيرة لأى طرف من الأطراف ووجوب التعاون بين الجميع حول المشكلات المعنية سواء حول كمية الماء أو نوعيته.
- منع أى أعمال تؤدى إلى أضرار بيئية فى الدول الأخرى.
- وجوب التبادل المستمر للمعلومات والبيانات بين الدول المتشاطئة فى كل ما له علاقة بالمياه المشتركة بينهم فى الحوض الدولى[٨].

٢ - الاتفاقيات القانونية المنظمة لحوض نهر الأردن

يُعد نهر الأردن نهرًا دوليًا بالمعنى المذكور سابقًا ويقع نهر الأردن فى الركن الجنوبى الشرقى من حوض البحر المتوسط، وينبع من جبل الشيخ فى لبنان ويصب فى البحر الميت ويستمد نهر الأردن مياهه من عدة أنهار أو روافد رئيسة، هى (الحصبانى) فى لبنان (البانياس) (اليرموك) فى سوريا ونهر اللدان فى إسرائيل ولا يتجاوز تصريف الأردن ٢ ٪ من تصريف نهر النيل أو ٦٪ من تصريف نهر الفرات، وهذا يدل على حالة الشح فى المياه التى تعانى منها هذه المنطقة ذات المناخ الجاف أو شبه الجاف.

المياه الجوفية

لسد العجز فى موارد المياه السطحية عمدت بلدان المنطقة إلى استخدام المياه الجوفية ومصدر هذه المياه الجوفية التى تتعرض لنزاع عنيف هو المنطقة الجبلية فى الضفة الغربية، والتى تمر فى أراضي إسرائيل. وتنقسم مصادر المياه الجوفية إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الغربى من الأردن ويتجه نحو البحر المتوسط.
- المصدر الشرقى ويتجه نحو الأردن وتكون ملوحة المياه مرتفعة ويستخدمها الفلاحون وسكان القرى الفلسطينيون.
- المصدر الشمالى الشرقى ويستخدم السكان الفلسطينيون هذه المياه منذ القدم كما يستخدمها المستعمرون اليهود من الثلاثينيات[٩].

أهمية نهر الأردن من الناحية الدينية والتاريخية

رغم أن نهر الأردن لا يُقارن بالأنهار الكبرى مثل النيل أو المسيسيبى إلا أن أهميته التاريخية تُجاوز أهمية أى نهر آخر، ذلك أن حوض نهر الأردن كان أول منطقة أقام فيها الإنسان فى الفترة السابقة على التاريخ، وقد قامت فى حوض الأردن أقدم حضارة فى تاريخ التقدم الفكرى والإنسانى على أيدى الكنعانيين والفينيقين كما أخذ العالم بفن الكتابة حين نقل الإغريق والرومان أول حروف مكتوبة من خطابات الكنعانين ونشروها فى أوربا.كما يتمتع حوض الأردن بأهمية دينية فقد آمن الناس على صفافه فى العصر الحجرى والمعدنى بحياة أخرى بعد الموت وقد كان انتشار العبادات وتطورها فى حوض الأردن هى أول خطوة مهدت لظهور الأديان السماوية الثلاثة.

وفيما يتعلق بالناحية الاقتصادية

إن صحراء الشرق الأوسط ظلت تقهر الإنسان فترة زمنية طويلة ولم يستطع أن يُخضعها لقدرته بسبب سوء استخدام موارد المياه، وبالتالى المياه هى العامل الرئيس الذى يحدد النشاط الإنسانى فى المنطقة؛ بحيث يمكن القول إن المياه هى الذهب السائل وليس البترول. ولمورد مياه نهر الأردن أهمية كبيرة للتنمية طويلة المدى وذلك بتخزين مياه الفيضان فى الشتاء لاستخدامها فى التنمية الزراعية والصناعية فى الصيف، كما أن المزايا الطبيعية لنظام الأردن تجعل منه مكانًا مناسبًا لتوليد الطاقة ومن المؤكد أن اليرموك والحصبانى من أنسب الأماكن لتوليد الكهرباء.

إن نهر الأردن وروافده هو المصدر الوحيد للمياه للرى فى المملكة الأردنية وإسرائيل؛ لذلك تمثل مياه النهر أهمية حيوية عاجلة لكليهما، كما أن مياه النهر لا تقل أهمية فى سوريا لمواجهة الاحتياجات[١٠] ويواجه الأردن الآن عدة تحديات على صعيد قضية المياه أهمها الظروف الإقليمية والاضطرابات التى صاحبت ما يعرف بثورات الربيع العربى، مثل التدفق الكثيف للاجئين السوريين فقد زاد عدد السكان بنسبة ٢٢٪ وارتفع الطلب على المياه بنسبة ٢١٪، وارتفع أسعار الوقود والمحروقات مما رفع تكلفة تشغيل محطات المياه، وضعف الوعى الاجتماعى فى التعامل مع خدمة المياه[١١].

أهم الاتفاقيات القانونية

إن مشكلة المياه معقدة فى ظل عملية سلام مراوغة ومع ذلك فهناك قواعد القانون الدولى للمياه ذات الصلة بالأنهار الدولية التى يمكنها تيسير الوصول

إلى حل منطقى وعادل لهذا الجانب وعلاقات القوى هى التى لها الكلمة العليا، ولا يعنى ذلك إنكار عدة اتفاقيات هى:

الاتفاق الأردنى الإسرائيلى فى٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ وفى معاهدة السلام تم تخصيص جزء كبير منها لموضوع الماء وهى تتضمن أحكامًا تفصيلية بشأن تقاسم المياه بين الطرفين، وكذلك تبادل المعطيات المائية وإنشاء أنظمة التخزين وإدارة الموارد المشتركة وحماية نوعية الماء وتكوين لجنة مختلطة.وقد اعتبرت الحكومة الأردنية أنها قد أكدت حقوقها التاريخية وحصلت على مكاسب كبيرة[١٢]. ولكن وُجه الكثير من الانتقاد للاتفاق حيث يسمح الاتفاق لإسرائيل بالحصول على الماء ابتداءً من (وادى عربة) فى الجنوب. ووفقا للاتفاق تستمر إسرائيل فى استخدام آبارها الموجودة فى تلك المنطقة ولكن السماح بحفر آبار جديدة صار من حق الأردن دون غيره، كما أن المياه التى حصل عليها الأردن فى بحيرة طبرية بدلًا من حصته فى نهر اليرموك كانت ملوثة وتجاهلت الاتفاقية حقوق الدول العربية الأخرى فى نهر اليرموك والأردن.

أما مياه اليرموك والأردن فتخصص للبلدين طبقا للآتى:

بالنسبة لليرموك فى الصيف تسحب إسرائيل ١٢ مليون متر مكعب والباقى للأردن وفى الشتاء تسحب إسرائيل ١٣ مليون متر مكعب والباقى للأردن، وبالنسبة لمياه الأردن فى الصيف يحصل الأردن على ٢٠ مليون متر مكعب فى مقابل الكمية التى تنازل عنها فى الشتاء، وفى الشتاء يسمح الاتفاق بتخزين ٢٠ مليون متر مكعب (حد أدنى) من فيضان نهر الأردن.

وجدير بالذكر أن هذا الاتفاق جعل من إسرائيل شريكًا كاملًا فى كل مصادر مياهه بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك ليس فقط بالنسبة لمياه

الأردن وإنما مياه اليرموك والتى من المفترض أن تؤول بالكامل للأردن عدا الجزء المنصوص عليه فى خطة (جونسون)[١٣] كما أن الاتفاق السابق يمثل خطوة نحو حل مشكلات المياه لكنه لا يصلح نموذجًا للتطبيق على بقية القضايا القائمة بين سوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين فهم لا يقبلون نموذج التقسيم بين الأردن وإسرائيل؛ لأن الإسرائيليين يستولون على مياههم بالفعل ومع ذلك قبلت إسرائيل مبدأ الاتفاق على تقسيم المياه قبل الاتفاق على التعاون فى إدارتها المشتركة، كذلك قبلت إسرائيل مبدأ إنشاء لجنة مختلطة تقوم بمراجعة ما تحصل عليه من مياه، ولهذا المبدأ أهمية للفلسطينيين الذين لا تصلهم أية بيانات عن الاستخدامات الإسرائيلية إلا عن طريق الإسرائيليين أنفسهم وهذا فى ١٤ مايو ١٩٩٢.

والصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يتضمنه من تعقيدات ورهانات رئيسة قد تدفع الطرفين إلى تأجيل الخلاف حول تقاسم المياه إلى المفاوضات حول الوضع الأخير، ومع ذلك فإن **إعلان المبادىء الذى وقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣** حقق حلًا وسطًا متوازنًا، فقد اعترف لأول مرة بالمبدأ الأساسي وهو حق الفلسطينيين فى المياه الجوفية للضفة الغربية وإن كان لم يشر إلى المياه السطحية وتكوين لجنة متابعة للتعاون الاقتصادى تكلف بمتابعة برامج التنمية المائية.

ولكن الاتفاق يحيطه الغموض لأن:

أ- اتفاق (أوسلو - ١) يؤجل كل القضايا ويقوى من سيطرة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية.

ب- اتفاق (أوسلو - ٢) يقسم الضفة الغربية لثلاث مناطق والمنطقة (ج) فى التقسيم تضم ٧٠٪ من مساحة الإقليم تبقى تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل والطبقات الرئيسية للمياه الجوفية المشتركة تقع فى هذه المنطقة[١٤].

الاتفاق الأردنى السورى فى ٤ يونيو ١٩٥٣

بموجب هذا الاتفاق يتم إنشاء سد على نهر اليرموك فى موقع المقارن وظل هذا السد هو المشروع الرئيس لتخفيف وطأة الأزمة المائية على الأردن، وقد احتفظت سوريا فى هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه الينابيع المتفجرة فى أراضيها كافة وكذلك الحصول على ٧٥٪ من القوة الكهربائية المولدة، وتسهم فى تكاليف هذه المنشآت ٩٥٪ وتم توقف المشروع مع حرب ١٩٦٧. كان النشاط السورى كثيفًا ببناء السدود على روافد اليرموك فى أراضيها منذ عام ١٩٦٧ حتى بلغ مجموعها عام ١٩٨٦ ٢٦ سدًا، وتحجز هذه السدود مياهًا كان سيحجزها السد العالى فى موقع المقارن، كما وسّعت سورية من استعمالاتها لمياه الينابيع، ونشطت فى حفر الآبار واستغلال المياه الجوفية داخل أراضيها، ولم يتطرق الاتفاق الأردنى السورى المبرم فى يونيو ١٩٥٣ إلى استغلال المياه الجوفية فى الحوض[١٥].

اتفاقية ٣ سبتمبر ١٩٨٧ بين سوريا والأردن

وهى لإقامة سد الوحدة المقارن سابقًا وألغت هذه الاتفاقية، اتفاقية عام ١٩٥٣ حيث نصت الاتفاقية الجديدة على مسئولية الأردن على تمويل جميع مراحل الدراسة والإنشاء والتشغيل والصيانة، كما نصت على تأمين المياه اللازمة بعمل خزانات السدود السورية والمحددة بحدود الاتفاقية[١٦]. وتم تنفيذ نفق

تحويل المياه فى موقع سد الوحدة بوساطة تآلف من ثلاث شركات سورية وأردنية وإيطالية، ثم توقف البنك الدولى عن تمويل المشروع بسبب اعتراض إسرائيل عليه آنذاك، إلا أن هذا الاعتراض قد انتفى بعد توقيع معاهدة السلام فى (وادى عربه) لعام ١٩٩٤ بين الأردن و (إسرائيل)، ليعلن الجانب الأردنى فى اجتماع اللجنة الفنية المشتركة السورية الأردنية بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٩ أن الظروف التى أدت إلى توقف أعمال تنفيذ المشروع قد تبدلت وأنه يأمل باستئنافها قريبًا بتمويل عربى[١٧].

يتبين من ذلك الافتقار إلى إطار قانونى شامل ينظم العلاقات المائية بين جميع الدول المتشاطئة فى الحوض وهو ما ينعكس على واقع علاقاتها المائية.

ثانيا: العلاقات المائية بين دول الحوض

تنقسم العلاقات المائية بين الدول التى تتشاطىء فى أى حوض دولى إلى جانبين هما جانب تعاونى والآخر صراعى وإن كان الجانب الصراعى يغلب على تفاعلات حوض نهر الأردن؛ لأن المياه هى أساس تكوين المجتمعات الشرق أوسطية وتلعب دورًا رئيسًا فى تثبيت سلطة النظام الحاكم وذلك بالاعتماد على مفاهيم الأمن القومى وتوازن القوى أو الندرة وهذه المفاهيم تكون الأساس لاحتمالات الصراع المائى.

١- التفاعلات التعاونية

إن الجانب التعاونى يعتمد على الخلفية السياسية التى يدور فى إطارها فاستعمال وإدارة المياه يعتمد على ثقافة الدولة فى محيطها السياسى والاقتصادى[١٨].

التعاون الأردنى الإسرائيلى

هناك جذور قديمة لهذا التعاون مثل مشروع (جونسون) فى فترة الخمسينيات والمشروع الأساسى الذى نقدمه هنا هو مشروع (اليشع كالى) ويقدم المشروع التعاون بين دول المنطقة فى مجال المياه على النحو الآتى:

فيما يتعلق بالأردن

المشروع الأساسى هو تخزين التدفق الشتوى لنهر اليرموك فى بحيرة طبرية ويستند إلى أن نهر اليرموك أخر مصادر المياه الرئيسة فى المنطقة ومعظم مياهه تابع للأردن رغم اشتراك سوريا وإسرائيل فيه. وعلى الرغم من تدفق اليرموك فى منطقة تحتاج إلى المياه فى الأردن فإن أغلبية مياه النهر غير مستخدمة، ونظرًا إلى كون معظم مياه النهر فيضانات شتوية متدفقة فإنه لا يمكن استغلالها سوى عن طريق التخزين الموسمى، ومن الممكن تخزين المياه عن طريق إقامة سد على النهر أو عن طريق تحويلها إلى خزانها الطبيعى فى بحيرة طبريا. وجدير بالذكر أن إقامة السد متوقفة بسبب مشكلات اشتراك أكثر من دولة فى النهر إضافة إلى التكلفة الباهظة. ورغم محدودية سعة التخزين فى طبريا لكن فى الوقت نفسه فإن هذه المحدودية تجعل المشروع مفيدًا لإسرائيل لأن محدودية سعة التخزين تزيد فى فائض المياه الشتوى وليس فى

وسع الأردن استغلال هذه الفوائض بأكملها لأن الطلب الشتوى عنده محدود، لكن فى وسع إسرائيل استغلال هذه الكمية بسبب قدرتها على سحب هذه المياه وتخزينها فى خزانات جوفية، كما توجد استفادة أخرى لإسرائيل لأن مياه طبريا التى تُشكل خزان إسرائيل الموسمى الرئيس مالحة للغاية ومن شأن تحويل اليرموك إلى طبريا أن يخفض من ملوحتها بمقدار ٢٠٪. إلى جانب هذا المشروع هناك التعاون فى إدارة الخزانات الجوفية أو فى نقل المياه للأردن من الخارج (مصر أو لبنان) عن طريق إسرائيل أو مشروع لاستمطار الغيوم فوق حوض اليرموك بالإضافة إلى مشروع قناة البحرين (البحر المتوسط – البحر الميت) لرفع منسوب المياه فى البحر الميت وتوليد الكهرباء.

التعاون الإسرائيلى اللبنانى

يتضمن التعاون المحتمل توليد الكهرباء من المياه التى تتدفق لإسرائيل ويتعلق هذا بمياه نهر الحصبانى ومن الممكن إقامة مشروع لاستغلال مياه الحصبانى كهرومائيًا تكون عملية السيطرة على المياه وتخزينها فيه ضمن حدود لبنان وتكون محطة الطاقة ضمن حدود إسرائيل.

مشروع جونسون لتوزيع المياه فى الدول المشاركة فى حوض نهر الأردن

من الأهمية بمكان أن نرصد بعض الاعتبارات حول عدم جدوى هذا الاتفاق اليوم بسبب أنه من الممكن إرساء جوهر الاتفاق على ما يسميه القانون الدولى الاستخدامات القائمة وهو الأمر الذى لم يكن ممكنًا عندما كانت معظم استخدامات مياه أحواض البحر الميت لا تزال بمثابة مشروع للمستقبل، كما أن المشكلات الأساسية المرتبطة بتوزيع مياه المنطقة اليوم مختلفة كثيرا عن

المشكلة التى وجدت فترة الاتفاق، فمشكلات أماكن النقص وأماكن الفوائض والمنشآت التقنية التى بنيت لم تُعد قائمة على النحو الذى كانت عليه فى فترة الخمسينيات، واتفاق جونسون لا يتلاءم مع الأسلوب المتطور الذى استغلت فيه المياه إذ إنه تطرق إلى المياه السطحية فقط على الرغم من الأهمية الكبيرة للمياه الجوفيه[١٩].

التعاون السورى الأردنى

يتمثل التعاون السورى الأردنى فى مشروع سد المقارن الذى نص عليه فى اتفاق ١٩٨٧، ولكن بسبب المشروعات السورية التى سبق إقامتها منفردة على مياه النهر هبطت السعة التخزينية من ٣٥٠ – ٥٠٠ مليون م٣، والتى سبق طرحها فى الستينيات والسبعينيات إلى ٢٢٠ مليون م ٣ فقط فى ١٩٨٧.

ورغم توفر بعض التمويل من قبل الولايات المتحدة وموافقة البنك الدولى على المردود الاقتصادى للمشروع واستعداده للمساهمة فى التمويل، فإن الموقف الإسرائيلى يُعد حجر عثرة فى وجه مشروع سد الوحدة(المقارن سابقًا) وتدعى إسرائيل أن السد يحول دون وصول ملايين من الأمتار المكعبة من المياه التى تحصل عليها إسرائيل سنويا من نهر اليرموك[٢٠]، علاوة على التدهور الأمنى فى سوريا واندلاع النزاع المسلح مع ثورات الربيع العربى ولم يتم التوصل لحل إلى الآن.

٢ - العلاقات الصراعية

جذور الصراع: الصراع بين دول حوض نهر الأردن قديم يرجع إلى الصراع العربى الإسرائيلى ومحاولة إسرائيل السيطرة على مصادر المياه فى حوض نهر

الأردن ويعد سابقًا على قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وظهرت الكثير من المشاريع اليهودية لاستغلال المياه مثل:

مشروع (هيز عام ١٩٤٥، ايونيدس عام ١٩٣٧ ومشروع لاودر ميلك عام ١٩٤٤)، ولكن هذه المشاريع لم تدخل حيز التنفيذ فى ذلك الوقت وبعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ بدأت بتطبيق مشاريعها الخاصة بالمياه عمليًا، وأصدرت الكثير من القوانين المنظمة لاستغلال المياه المتوفرة فى فلسطين لصالح اليهود مثل قانون تأميم المياه عام ١٩٤٩.

وتم إعلان العديد من المشاريع، وبهذا الصدد نذكر تصريح بن جور يون عام ١٩٥٥: (إننا نخوض مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شيئا) وامتد الصراع حتى إشعال حرب ١٩٦٧.

أهم الملامح الصراعية للعلاقات المائية فى الفترة الراهنة

الصراع الإسرائيلى مع الجانب العربى (السورى – الأردنى – الفلسطينى – اللبنانى)

شنت إسرائيل هجمات جوية على مناطق العمل فى المشروع السورى – الأردنى (سد المقارن) عام ١٩٦٧ وكانت من أهم نتائج النكسة على الصعيد المائى احتلال مرتفعات الجولان السورية؛ حيث منابع نهر الأردن مما أوجد واقعًا جديدًا ينعكس سلبيًا على الوضع المائى لحوض الأردن حتى الآن على النحو التالى:

- أدى احتلال الجولان إلى إفقاد سوريا مخزونًا مائيًا يعادل ١٤٪ من المخزون المائي السورى (عدا مياه نهر الفرات).

- احتلال الضفة الغربية ذات المخزون الجوفى الذى يعادل ٤١٪ من مخزون مياه فلسطين.
- أصبحت إسرائيل تتحكم بحوالى نصف طول نهر اليرموك وأصبح ٩٥٪ تقريبا من نهر الأردن بيد إسرائيل مما جعلها تتحكم بتنمية النهر.
- بدأت إسرائيل بتحويل مياه نهر اليرموك لتزيد من تدفق المياه نحو بحيرة طبريا مما جعل سوريا تقوم بتنفيذ عدد من السدود الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع مما أدى إلى حجز مياه اليرموك.
- تعوق إسرائيل تنفيذ مشروع سد الوحدة بحجة أنه لا يمكن تنفيذ المشروع قبل التوصل إلى اتفاق بين الأردن وسوريا وإسرائيل على حقوق المياه وتوزيعها[٢١].
- تتعامل إسرائيل مع احتلالها للأرض العربية باعتباره أمرًا أبديًا مما يعطيها حقوقًا فى المياه، لذا تسحب من مياه الضفة ونهر الأردن ٦٠٠ مليون متر ٣ / سنة مقابل أعلى حصة حددتها (خطة جونسون) لها ٣٧٥ م٣ / سنة.
- تسحب إسرائيل من مياه اليرموك نحو ١٠٠ مليون متر٣ مقابل حصة لا تزيد عن ٢٥ مليون متر ٣.
- تسعى إسرائيل إلى إدخال نهر الليطانى اللبنانى إلى منظومة نهر الأردن واقتسام المياه بعد ذلك ما بين الدول الواقعة فى حوض هذه المنظومة على أساس واقع الاحتياجات؛ وذلك كشرط للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، ويعنى ذلك أن الانسحاب

الإسرائيلى حال حدوثه سوف يكون عبارة عن إعادة أراضى من دون سيادة مائية أى تسليمها جثة دون روح.

- تستنزف إسرائيل ٩٥٪ من المياه فى الضفة الغربية وتستنزف الخزانات الجوفية فى قطاع غزة مما يؤدى لمشكلات مثل حموضة وملوحة التربة، ندرة وسوء نوعية المياه مثل الأمراض التى تحملها، غياب نظام مناسب للصرف.
- لا يستثمر الأردن أكثر من ٤٠٪ من حصته فى مياه اليرموك بسبب الممارسات الإسرائيلية، وكذلك لا يستطيع استثمار حصته فى مياه نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية نظرًا لارتفاع ملوحتها بسبب الاستنزاف الإسرائيلى لجميع مياه روافد نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية مما أدى لتقليل تصريف مياه نهر الأردن عند مصبه فى وادى الأردن إلى حوالى نصف ما كان عليه سابقًا[٢٢].
- ألغت إسرائيل الملكية الخاصة للمياه سواء أكانت سطحية أم جوفية فلا يمكن اليوم استخدام الماء إلا بعد الحصول على تصريح يحدد المسافة المروية والكمية المسموح باستخدامها، وأصبح من المستحيل على السكان العرب الحصول على حقوق جديدة لاستخدام المياه.
- تدعم الحكومة الإسرائيلية بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية بشكل كبير ثمن المياه التى يستهلكها سكان المستعمرات، الأمر الذى يفسر الاستهلاك المبالغ فيه للمياه من هؤلاء السكان.
- تمنع إسرائيل الفلسطينيين من حفر آبار يزيد عمقها على ١٠٠ متر فى حين يُسمح للمستعمرين بالوصول لأعماق تتجاوز ٣٠٠ متر

وتصل إلى ٥٠٠ من المستفيدين من الإمكانيات الفنية والمالية التى لا تتوافر للفلسطينيين[٢٣].

يمكن الإشارة إلى الأسس التى ارتكز عليها الفكر الصهيونى حول المياه وهى:

الجغرافيا الطبيعية والسياسية

قررت الحركة الصهيونية رسم حدود فلسطين الجغرافية والسياسية بناء على معطيات اقتصادية ومائية.

القانون والاتفاقيات الدولية

عملت الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل على تكييف إجراءتها وقراراتها التى اتخذت بشأن الموارد المائية تكييفًا قانونيًا يتماشى مع التشريعات والمعاهدات الدولية، حيث ضمت الأراضى الغنية بالمصادر المائية إلى داخل حدود فلسطين التاريخية من خلال اتفاقيات الحدود الدولية التى وقعت بين الدول الاستعمارية آنذاك حتي تصبح هذه الاتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف.

الاستيطان والزراعة

تبنى قادة الحركة الصهيونية قضية إقناع اليهود بالعمل فى الأرض وزراعتها باعتبارها إحدى أهم الوسائل التى يمكن أن تخلص اليهودى من النظرة الدونية التى كان يشعر بها فى المنفى باعتبار الزراعة من ثم استهلاك المياه يُشكل بعدًا أيدولوجيا فى المفهوم الإسرائيلى[٢٤].

وجديد بالذكر الإشارة إلى **الحجج التى يتبناها الجانب الإسرائيلى والموقف العربى منها:**

استقت إسرائيل حججها من نظرتها إلى نهر الأردن ومجموع روافده باعتباره يُشكل نظامًا هيدروجرافيًا واحدًا يجب أن يوضع إجمالى إيراده فى الحسبان عند تقاسم المياه بين الدول المتاخمة له.

الموقف العربى من هذه الحجج

تعتبر الدول العربية أن مياه نهر الأردن لا تقع تحت سلطان الدولة الإسرائيلية باعتبارها قوة محتلة وأن المياه من حق السكان الواقعين تحت الاحتلال والدول الأخرى المتاخمة وأن لهم حقوقًا مكتسبة فى مياه المنطقة التى استخدموها منذ أزمان بعيدة، كما يرى العرب أن نهر الليطانى نهر لبنانى صرف لا شأن لإسرائيل به؛ حيث تصب مياهه فى البحر المتوسط كما تزعم إسرائيل أنه ينبع مع الحصبانى من المنبع نفسه لذا يتعلق الأمر بالمجمع الهيدروجرافى نفسه(٢٥).

الصراع السورى الأردنى

الخلاف المائى الأردنى والسورى هو خلاف عالق منذ فترة حيث يرى الأردن فى تصريح لرئيس الوزراء السابق (معروف البخيت) (نشر فى تموز ٢٠٠٦) أنه إذا عدنا إلى اتفاقيات الخمسينيات والستينيات فقد كان هناك تجاوز سورى ورضينا بالأمر الواقع واستلمنا ووقعنا اتفاقية ١٩٨٧ التى تقر لهم بتجاوزاتهم، لكن حدث تجاوز على هذه الاتفاقية فقد كانت السدود المسموح بها للسوريين ٢٧ سدًا لكن الآن لديهم نحو ٤٠ سدًا إضافة للحفر الجائر للآبار والذى لم تقره الاتفاقية.

الموقف الأردنى

إن الدولة التى تكون فى أعلى المصب للنهر تمتلك امتيازات أكبر وبإمكانيتها التحكم فى كمية المياه المتدفقة إلى الدولة فى أدنى المصب ويعتبر الأردن أن اتفاقية ١٩٨٧ لا تخدم مصالحه بالأساس، كما أن سوريا تقوم ببناء مجموعة من السدود التى تحجز مياه اليرموك وتقلص تدفقها إلى الأردن.

ويستند الأردن إلى الدراسات العلمية وصور الأقمار الصناعية وصور برنامج (جوجل الأرض)، والتى كلها توضح وجود سدود على مسار نهر اليرموك تمثل الحد الاقصي الذى تتضمنه الاتفاقية الأردنية السورية؛ بحيث لا يبقى فى النهر عندما يدخل الأراضى الأردنية إلا سيلًا من المياه غير النظيفة ومعظمها من مخرجات محطات التنقية فى سوريا وإسرائيل.

الموقف السورى

تعتقد سوريا أنها قدمت للأردن أكثر من التزاماتها وبالتالى لن تقدم المزيد من خلال الاتفاقية التى وقعتها فى عام ١٩٨٧ ومن قبلها اتفاقية ١٩٥٣[٢٦].

خاتمة

تبين مما سبق انتهاك القواعد العامة التى تتعلق باستخدام الماء فى غير أغراض الملاحة وأهم القواعد التى تقوم إسرائيل من خلال ممارستها المتعنتة السابق الإشارة إليها بانتهاكها وهى:

- قاعدة المساواة بين الدول المشتركة فى حوض نهر الأردن بحيث يكون الاستغلال عادلا فى الحقوق والالتزامات.

- احترام استغلال دول النهر للجزء المار فى إقليمها منه وذلك فى إطار المبادىء القانونية المستقرة وأهمها مبدأ عدم التعسف فى استخدام الحق وحسن النوايا فى العلاقات الدولية.
- الاعتراف بوجوب حماية الحقوق المكتسبة للدول أى الحقوق التى تحصل عليها الدول نتيجة استغلال ما دون الاعتراض من الآخرين لفترة طويلة تسمح باستخلاص قرينة التسامح.
- التقسيم العادل والمنصف للمياه والاستعمال البرىء.
- التزام الدول بالتشاور عند تنفيذ أى مشروعات على مجرى النهر ويرتبط بذلك التزام الدول الأخرى بالتجاوب الموضوعى وفى فترة زمنية معقولة.

كما أن إسرائيل تعطل التعاون المائى بين سوريا والأردن، وفى الوقت نفسه.

هناك عدة ملاحظات على مشروعات التعاون التى تطرحها إسرائيل وهى:

- التحلل من المحاولات التاريخية كافة لتقسيم المياه فى مقابل الأمر الواقع حيث إن إسرائيل هى أكثر الدول المستفيدة من الوضع الحالى.
- تهدف إسرائيل أن تكون مركز توزيع لمشاريع المياه فى المنطقة عبر استخدام بحيرة طبرية كمكان للتخزين مما يتجاهل اتفاق الأردن وسوريا لإنشاء سد المقارن(٢٧).

وترى الدراسة أنه إذا نجحت الدول المتشاطئة فى تخطى العقبات السياسية والإعاقات الإسرائيلية فإن تبادل المعلومات المائية هو الخطوة الأولى

نحو تعاون حقيقى بين المشاركين فى حوض الأردن، وذلك ليس فقط لما يحققه من مصلحة سياسية لأن هذا التبادل سيعمل على زرع الثقة لما يحققه من مصلحة اقتصادية وعلمية، وكذلك من مصلحة بلدان الحوض إنشاء قاعدة مشتركة للبيانات تحت إشراف وكالة إقليمية، والمعلومات المائية تمثل هدفًا كبيرًا فهى تصلح أن تكون سلاحًا سياسيًا ودبلوماسيًا بقدر ما تحاول بعض البلدان أن تتلاعب بالبيانات لتقوى من موقفها التفاوضى.

وتصلح المعلومات أيضًا أن تكون قاعدة لتعاون صريح بين مختلف المتشاطئين فتبادل المعلومات بين هؤلاء الأخيرين يسمح لهم بمعرفة أوضاع المياه فى الحوض والأثر المحتمل لمشروعات بعضهم على الآخرين وهو يسمح كذلك بالتخطيط والتنفيذ المشترك للمشروعات بوضع قاعدة البيانات المفصلة تحت تصرف الجميع الأمر الذى يدفع من كفاءة الإدارة المشتركة للمياه ومحاربة التلوث[٢٨].

ويتبين أن الاعتبارات السياسية تلعب دورا كبيرا فى تحديد نمط التفاعل بين المحددات القانونية والعلاقات المائية، وميزان القوى السائد هو الذى يرجح المواقف التفاوضية للأطراف المتشاطئة المختلفة، أخذًا فى الاعتبار التعنت الإسرائيلى وسلوكها المعروف من انتهاكات القانون الدولى والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووقوفها حجر عثره أمام أى محاولة تنموية تعود بالفائدة على اقتصاديات الدول الأخرى المشتركة فى حوض نهر الأردن.ومن الضرورى أن تتبع الدول المتشاطئة استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال إدارة الطلب على المياه وإدارة العرض ومحاولة توفير مصادر مائية جديدة تفاديا للأزمات المائية.

المراجـــع

١ - أزمة حوض النيل مائية أم اقتصادية وسياسية، أغسطس ٢٠١١.
http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=596026.

٢ - ممدوح فتحى عبدالصبور، استخدام مياه البحر فى الزراعة وإنتاج النباتات المحبة للملوحة، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، عدد ٢٥، أسيوط، ٢٠٠٣ يوليو، ص ٥٥.

٣ - محمد شوقى عبدالعال، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية: نهر النيل، ١٥ أبريل ٢٠١١.
http://www.greenline.com.kw/default.aspx.

٤ - صلاح الدين عامر، النظام القانونى للأنهار الدولية، فى صلاح الدين عامر وآخرون، قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية،٢٠٠١، ص ٢٤، ٢٥.

٥ - محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٨، ص ٨.

٦ - محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١٧١ -١٧٥.

٧ - صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولى العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٥٠٨.

٨ - عماد سعيد لبد، الصراع على مياه الشرق الأوسط، www.sis.gov.ps.

٩ - مغفور الحسان، النزاع حول المياه فى حوض الأردن، فى الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، سمير أمين وأخرون، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٥، ط١، ص ص ١٦٨ - ١٦٩.

١٠ – ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية فى غير شئون الملاحة مع التطبيق على نهر الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٣٣١ – ٣٣٣.

11 - Al Qassir, Iyad, Development of the Regulatory Framework in Jordan, Amman, Ministry of Water & Irrigation Water Authority of Jordan, 2014, p. 5.

١٢ – المادة (٦) من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادى عربة)، مركز المعلومات الوطنى الفلسطينى ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4958.

١٣ – مغفور الحسان، مرجع سابق، ص ص ١٧٨ – ١٧٩.

١٤ – مجدى صبحى، أزمة المياه فى المفاوضات المتعددة، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ص ١٢٤، ١٢٦.

١٥ – منذر حدادين وزير المياه والري الأردنى السابق، سورية لم تعارض اقتسام المياه حسب مشروع جونستون المعدل عربيًا. نجاحات الأردن الخمسة فى التفاوض المائى مع إسرائيل، ٣٠ مايو ١٩٩٩.
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat٪.html

١٦ – التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩، ص ٤٣٣.

١٧ – شاهر جوهر، العلاقات السوريه الأردنية بين مدّ وجزر، ١٣مارس ٢٠١١.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/03/13/222654.html

١٨ – مريم السلمانى، النظرة الأمريكية لاستراتيجية المياه فى الشرق الأوسط، السياسية الدولية، عدد ١٣٣، يوليو ١٩٥٨، ص ٨٥.

١٩ – مجدى صبحى، مشروعات التعاون الإقليمى فى مجال المياه، السياسية الدولية، عدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص ١٩٩.

٢٠ – فتحى على حسين أحمد، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية فى الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٣٠١.

٢١ – أمل محمد على العليان، الأمن المائى العربى مطلب اقتصادى أم سياسى، السعودية، دار العلوم، ١٩٩٦، ص ٢١٦.

٢٢ – محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٣٥.

٢٣ – مغفور الحسان، مرجع سابق، ص ص ١٧٠ – ١٧١.

٢٤ – أشرف علام عبدالرحيم، مشروع قناة البحرين والأمن المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ٨٩.

٢٥ – محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٣٣.

٢٦ – السدود السياسية تمنع تدفق المياه بين سوريا والأردن، ٢٠٠٦/١٠/١٩. www.marsad.com.

٢٧ – مجدى صبحى، مشروعات التعاون الإقليمي فى مجال المياه، مرجع سابق، ص ٢٠١.

٢٨ – مغفور الحسان، مرجع سابق، ص ١٨٤.

THE PROBLEM OF WATER IN THE JORDAN RIVER BASIN BETWEEN REALITY AND LEGAL DETERMINANTS

Hanan Abusekin

The situation in the the Jordan River basin joint between Lebanon, Jordan, Syria, Israel and Palestine, is the most prominent world water tensions especially as the vital interests of those states rely on the river. The study addresses the legal determinants of the use of international rivers, both the general legal framework and the legal agreements that organize the Jordan River basin. Also, the relations between the participating States in the basin, which are divided into conflictual relations and cooperative relations, that lead eventually to the need for increasing cooperation between the Basin countries through the exchange of information.